

(٤) وحيث إن القرض سيتم ضمانه من جانب حكومة جمهورية مصر العربية .

(٥) وحيث إن البنك — على أساس ما تقدم — قد وافق على تقديم قرض للقرض بالشروط والأحكام الواردة فيما يليه .

لذلك :

فقد تم الاتفاق بين طرف التعاقد على ما يلي :

(المادة الأولى)

**شروط عامة وتعريف**

**بند ١ - شروط عامة :**

يوافق طرفا هذه الاتفاقية على كافة نصوص الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات القروض وضمانها الخاصة بالبنك المؤرخة ١٨ أبريل ١٩٧٤ (سيطلق عليها فيما بعد لفظ "الشروط العامة") ويكون لها نفس القوة والمفعول كما لو كانت واردة في هذه الاتفاقية .

**بند ١ - ٢ - تعريف :**

تكون لاصطلاحات الواردة في الشروط العامة عند استخدامها في هذه الاتفاقية نفس المعانى الواردة في الشروط العامة إلا إذا اقتضى سياق النص خلاف ذلك .

(المادة الثانية)

**القرض**

**بند ٢ - ١ - مبلغ القرض :**

يوافق البنك على أن يقدم للقرض — من الموارد العادلة للبنك — قرضا بعملات مختلفة قابلة للتحويل بخلاف عملة المفترض ، لا تتعدي ما يعادل خمسة ملايين وحدة حسابية (٥ مليون وحدة حسابية) والوحدة الحسابية تم تعریفها في المادة ٥ — بند ١ (ب) من اتفاقية إنشاء بنك التنمية الأفريقي .

(المادة الثالثة)

**الإستهلاك ، والفوائد ، والعمولة القانونية ، ومصاريف الإلتزام ، ومصاريف الإلتزام الخاص وتواريخ السداد**

**بند ٣ - ١ - استهلاك القرض :**

يقوم المقرض بسداد أصل المبلغ على ١٤ عاماً وبعد فترة سماح قدرها أربع (٤) سنوات تبدأ من تاريخ هذه الاتفاقية ، وعلى ثمانية وعشرين (٢٨) قسطاً نصف سنوي متساوياً ومتاليًا . وسيبدأ سداد القسط الأول في أول يناير أو أول يونيو الذي يلي مباشرة انتهاء فترة السماح ، ثم تسد باقي الأقساط كل ستة (٦) أشهر على التوالي .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاقية القرض وضمان القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية (المؤسسة المصرية العامة للكهرباء) وبنك التنمية الأفريقي لإقامة محطات محولات في مدن السويس والقليوبية وقناة السuez على مدينتها ايدجان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى موافقة مجلس الشعب ؟

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية القرض وضمان القرض بين حكومة جمهورية مصر العربية (المؤسسة المصرية العامة للكهرباء) وبنك التنمية الأفريقي لإقامة محطات محولات في مدن السويس والقليوبية وقناة السuez على مدينتها ايدجان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط

التصديق ما

صدر براسة الجمهورية في ١١ جمادى الأول سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أئور السادات

## اتفاقية قرض

بين بنك التنمية الأفريقي والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء

القرض رقم CS/ ARE/ PU/ 76/ 002

تم الاتفاق بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧٦ على اتفاقية القرض هذه (سيطلق عليها فيما بعد لفظ "الاتفاقية") بين كل من بنك التنمية الأفريقي (سيطلق عليه فيما بعد لفظ "البنك") والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء (سيطلق عليها فيما بعد لفظ "المقترض")

(١) حيث إن المقرض مؤسسة عامة أنشئت بقرار جمهوري رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥

(٢) وحيث أن المقرض طلب من البنك أن يساعد في تمويل التكاليف بالنقد الأجنبي لمشروع الطاقة الثاني (والذى سيطلق عليه فيما بعد لفظ "المشروع") الوارد وصفته ملحق هذه الاتفاقية (وذلك عن طريق منحه قرضاً بمبلغ الوارد تحديده فيما بعد) .

(٣) وحيث إن المشروع يعتبر صالحًا من الناحية الفنية ، وقابلًا للتنفيذ من الناحية الاقتصادية والمالية .

بند ٤ - ٤ - استخدام المسوحات :

المبالغ المسوحية على حساب القرض يجب على المقرض وحدة استعمالها وفقاً للقرض المسوحية من أجله .

## (المادة الخامسة)

تنفيذ المشروعبند ٥ - ١ - الخطة والمواصفات :

يتعهد المقرض بأن يضمن :

- (١) تنفيذ المشروع بالدقة والكفاءة اللازمتين طبقاً للاسلوب الإدارية والمالية والاقتصادية السليمة ، وتحت إشراف إدارة وأفراد من ذوي مؤهلات وخبرة وطبقاً لجدول الاستثمارات والموازنات والخطط والمواصفات التي تقدم إلى البنك وتم موافقته عليها .
- (ب) التقدم للبنك ، للحصول على موافقته ، بشأن أي تفصيلات معقولة قد يطلبها البنك عن آلية تدببات هامة في جداول الاستثمار والموازنات والخطط والمواصفات الخاصة بالمشروع وكذلك أي تغيرات جوهرية في أي تعاقد خاص بالخدمات أو الحصول على السلم الخاصة بتنفيذ المشروع .

## (المادة السادسة)

قواعد إضافية عن السحب وشروط أخرىبند ٦ - ١ - قواعد إضافية بشأن أول سحب :على المقرض - قبل السحب الأول :

- (١) أن يوضع الإجراء الذي يقترح [بما ينبعه بشأن عمل مناقصات على أساس المنافسة الدولية وفقاً للبند ٦ - ٢ فقرة (ب) من هذه الاتفاقية وأن يحصل على موافقة البنك عليها .

- (ب) أن يقدم المقرض إلى البنك قائمة بالسلع والخدمات التي يطلب الحصول عليها من موارد القرض وذلك لطلب موافقة البنك عليها .

بند ٦ - ٢ - التوريد :

- (١) يتعهد المقرض بأن عقود الحصول على السلم والخدمات للشروع سيتم تنفيذها بتكليف معقولة تكون بصفة عامة - بأقل الأسعار السائدة في السوق على أن يؤخذ في الحسبان اعتبارات الجودة والكفاية والمواد الأخرى المتصلة بالموضوع .
- (ب) يتعهد المقرض بأن يقدم قرار البت النهائي للبنك للحصول على موافقته .

بند ٦ - ٣ - تعهدات خاصة :

- يلزم المقرض بإثابة جميع الموارد الإضافية لضمان التنفيذ السليم الموعد المحدد للمشروع .

بند ٣ - ٢ - فائدة القرض :

يدفع المقرض فائدة بمعدل ستة في المائة (٦٪) سنوياً على أصل المبالغ المسوحية على القرض وغير المسددة من وقت لآخر .

بند ٣ - ٣ - العمولة القانونية :

يدفع المقرض للبنك عمولة قانونية بمعدل واحد في المائة (١٪) سنوياً على أصل المبالغ المسوحية وغير المسددة من وقت لآخر .

بند ٣ - ٤ - مصاريف الالتزام :

يدفع المقرض للبنك ، بعملة قابلة للتحويل بمددها البنك ، مصاريف الالتزام بمعدل ثلاثة أرباع من واحد في المائة (٧٥٪) سنوياً .

بند ٣ - ٥ - مصاريف الالتزام الخاصة :

مصاريف الالتزام بالنسبة للالتزامات الخاصة التي يدخل فيها البنك طبقاً للبند ٥ - ٨ من الشروط العامة ، يتم دفعها بعملة قابلة للتحويل بمددها البنك .

بند ٣ - ٦ - تواريخ السداد :

- (١) تدفع التأمين والمدورة القانونية ومصاريف الالتزام والمصاريف الأخرى كل نصف سنة في أول يناير وفي أول يوليو من كل عام .

- (ب) تعتبر كافة التسديدات بما فيها تسديدات الأصل مدفوعة فاندونا إذا ما قيدت المبالغ الخاصة بها في الحساب الدائن من الحساب الذي يمدده البنك لهذا القرض .

## (المادة الرابعة)

السحب واستخدام المبالغ المسوحيةبند ٤ - ١ - السحب :

يمكن سحب مبلغ القرض من البنك - طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية والشروط العامة ، للأغراض الواردة في هذه الاتفاقية لمواجهة المصاريف الخاصة بالتكليف المدقولة للسلع والخدمات التي يتطلبها المشروع والتي يتم تمويلها في ظل هذه الاتفاقية .

بند ٤ - ٢ - آخر موعد لطلب سحب أول مبلغ من القرض :

تم تحديد ٢١ من شهر ديسمبر ١٩٧٦ أو أي تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين المقرض والبنك للأغراض الموجبة في القسم ١١ - ١ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٣ - آخر موعد لإبراهام سحب آخر مبلغ من القرض :

تم تحديد ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ أو أي تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين المقرض والبنك للأغراض الموجبة في البند ٦ - ٣ فقرة (ج) من الشروط العامة .

بند ٧ - ٤ - التأمين :

يتعهد المقرض بأن يقوم بإجراء تأمين لدى شركات تأمين معروفة ، أو يتعهد أى إجراء آخر يكون مرضياً للبنك بفرض تأمين السلع المستوردة المملوكة من حصيلة القرض ضد الأخطار البحرية والترانزيت أو ضد أى إخطار آخر متعلقة بامتلاكه أو نقلها أو تسليمها حتى مكان الاستخدام أو التركيب وكذلك الإخطار المتعلقة بالتشيد والتركيب .

(المادة السابعة)

السجلات ، التفتيش ، التقارير ، التأمين

بند ٧ - ١ - السجلات :

يتعهد المقرض بالاحتفاظ بسجلات وافية لتحديد السلع والخدمات التي تم توريتها من حصيلة القرض ، وبيان استخدامها في المشروع ، بتحليل مدى تقدم المشروع بما في ذلك التكاليف المتعلقة به .

بند ٧ - ٢ - التفتيش :

(ا) يتعهد المقرض بأن يسمح للوظيفين والخبراء الآخرين الذين قد يوفدهم البنك من حين لآخر بالتفتيش على المشروع وفحص السجلات والمستندات التي يراها البنك ضرورية .

(ب) لإمكانية تكاليف التفتيش المتخصص والإشراف الضروريين من وجهة نظر البنك والمقرض ، فإن البنك قد يخصص من الفرض ما يعادل خمسين ألف وحدة حسابية (٥٠,٠٠٠ وحدة حسابية) من القرض .

وسيتم دفع هذه المصاريف دون حاجة إلى تقديم طلب مسبق من المقرض لسحب المبالغ الخاصة بها ، ولكن البنك سيرسل للقرض — وفقاً لما يراه ملائماً — البيانات الخاصة بها .

بند ٧ - ٣ - التقارير :

(ا) يتعهد المقرض بأن يقدم إلى البنك بطريقة مرضية تماماً للبنك ، وفي الأوقات المحددة لكل منها التقارير الآتية :

١ - تقارير عن تنفيذ المفروض بالطريقة التي يحددها البنك من وقت لآخر وذلك خلال فترة ثلاثة شهور بعد انتهاء كل ربع سنة بلاديه أو خلال أي فترة أخرى قد يتفق عليها الطفافان .

٢ - آية تقارير أخرى قد يطلبها البنك بطريقة معقولة عن استهار المبالغ المصحوبة وعن تقدم المشروع .

(ب) المستندات الموجحة في هذا البند يجب اعتمادها وفقاً لما يراه البنك ، وبالطريقة المعقولة التي قد يطلبها .

(ج) يتعهد المقرض بأن يقدم فوراً بعد فحص القوائم المالية للمشروع صوراً معتمدة من هذه القوائم مع نسخة وقعة من تقرير المراجع الداخلي للقرض المتصلة بأى من هذه القوائم وفق ميعاد غايته أربعة أشهر (٤ أشهر) من انتهاء السنة المالية الخاصة بها إلا إذا وافق البنك على خلاف ذلك . وسوف يقدم المقرض بالمثل تقارير مالية معتمدة عن عملياته بصفة حامة فور موافقة مراجعي الحكومة على مثل هذه التقارير المالية .

(المادة الثامنة)

شروط متنوعة

بند ٨ - ١ - المثليون المغوضون :

يكون رئيس مجلس إدارة المقرض أو أى شخص أو أشخاص يعينهم كتابة هم المثليون المغوضون للقرض للأغراض المبينة في البند ١٠ - ١ من الشروط العامة .

بند ٨ - ٢ - تاريخ الاتفاق :

من أجل جميع أغراض هذا الاتفاق ، يكون التاريخ المحدد في مقدمة هذه الاتفاقيه هو تاريخ المحدد للوفاء بكافة أغراضها .

بند ٨ - ٣ - العناوين :

تم تحديد العناوين التالية للأغراض البند ١٠ - ٣ من الشروط العامة

بالنسبة للبنك العنوان البريدي

AFRICAN DEVELOPMENT BANK

بنك التنمية الأفريقية ص . ب ١٣٣٧٠

ABIDJAN أبیدجان

IVORY COAST ساحل العاج

AFDEV ABIDJAN العنوان التلفازي

بالنسبة للقرض : العنوان البريدي

المؤسسة المصرية العامة الكهرباء - مدينة ناصر -

القاهرة - جمهورية مصر العربية

العنوان التلفازي :

ELECTROCOOP CAIRO الكتروكوب القاهرة

Telex N° 2097 Power U.N.

(ج) تكون محطات المحولات متماثلة في المدن الأربع ، وستكون محطات من النوع الذي يقام داخل المباني . ويكون بكل منها محولين كل منها ١٠ ميجا فولت أمبير منزودة بفتح تغير الجهد بدون حمل + ٥٪ ونسبة الجهد ١١/٦٦ كيلوفولت . وكل عطة فرعية سيكون بها مجموعة مفاتيح جهد ١١ كيلوفولت . تشمل ١٢ منفذ خارجي بالإضافة إلى معدات رقابة وقياس كاملة .

تم توقيع هذه الاتفاقية من الممثلين المفوضين قانوناً من نسختين أصلتين باللغة الإنجليزية في التاريخ المذكور أعلاه، لكل منها جدية كاملة .

عن  
بنك التنمية الأفريقية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء  
أ.أ. عطا الله EDWIN O.OBAYAN  
نائب الرئيس مفتش الشبكات بمنطقة كهرباء القناة

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاقية الفرض وضمان الفرض بين حكومة جمهورية مصر العربية (المؤسسة المصرية العامة للكهرباء) وبنك التنمية الأفريقية لإقامة محطات محولات في مدن السويس والقسطرة وفاد الموقر عليها في إيدجيان بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ،

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧٦ ،

### قرار :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية الفرض وضمان الفرض بين حكومة جمهورية مصر العربية (المؤسسة المصرية العامة للكهرباء) وبنك التنمية الأفريقية لإقامة محطات محولات في مدن السويس والقسطرة وفاد الموقر عليها في إيدجيان بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ويحمل بما اعتباراً من ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ ،

تحرير في ٢١ ربى سنة ١٢٩٦ (١٩٧٦ بريلية سنة ١٩٧٦)

إسماعيل فهمي

## ملحق

### وصف المشروع

(أ) يتكون المشروع من تدبير وإقامة ما يلى :

- ١ - أربع محطات محولات قدرة ١١/٦٦ كيلوفولت في مدن السويس ١ ، والسويس ٢ ، والقسطرة ، وفايد، كل منها منزودة بمحولين طاقة كل منها ١٠ ميجا فولت أمبير .
- ٢ - خط نقل بقدرة ٦٦ كيلوفولت من الإسماعيلية شرق إلى القسطرة شرق بطول ٤٤ كم .
- ٣ - خط نقل قدرة ٦٦ كيلوفولت من الإسماعيلية غرب إلى فايد بطول ٤٠ كم .
- ٤ - كابل غاطس تحت الماء من بور سعيد إلى بور فؤاد بطول ١٠ كم .
- ٥ - كابل غاطس تحت الماء من الإسماعيلية غرب إلى الإسماعيلية شرق بطول ٥ كم .

(ب) يتم تركيب خطوط النقل ذات الدوائر المزدوجة على أبراج صلب ذات موصلات ألومنيوم مسلحة بالصلب ACSR مع سلك أرضي وكابل صلب مخلن . تكون الكابلات الغاطسة ذات ثلاثة أوجه : ملومة بالزيت ، وبها كابلات توصيل مجموعه مقطوعها ٢٤٠ ملليمتر . وموصلات تخاصية موضوعة في داخل مبارى الكابلات المتادة على الأرض ومدفونة تحت قاع القناة . ويتم توصيلها بخطوط النقل الملوية من طريق توصيلات مفتوحة عوازل خزفية موضوعة على الجزء الأسفل من برج النهاية في الخط .